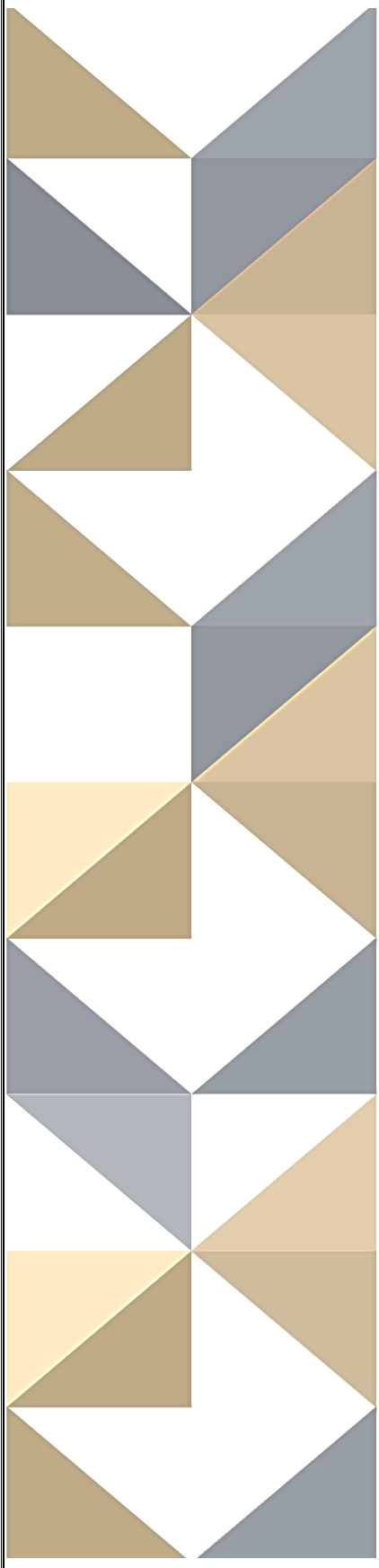

ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
Since 1964 . منذ عام الكويت

مقالة

عن دور المراجعة البيئية في دعم وتحقيق اهداف التنمية المستدامة (البعد الاجتماعي)

ديوان المحاسبة

المكتب الفني لقطاع الشئون القانونية والمخالفات المالية والرقابة على الأداء

اعداد

عضو أول المكتب الفني/ محسن محمد الجاويش

دور المراجعة البيئية في دعم وتحقيق اهداف التنمية المستدامة (البعد الاجتماعي)

مقدمة

تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلي التنمية الشاملة، ثم إلي التنمية البشرية، ومنها إلي التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيراً التنمية المستدامة، ويهدف هذا المقال إلي دراسة وتحميل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وكذلك تناول المقاييس المرتبطة بهذا البعد والمؤشرات التي يتم من خلالها قياس البعد الاجتماعي (المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعميم، السكن، الأمن، السكان).

إن التنمية المستدامة عبارة عن ادارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، او تحسينها وتلبية احتياجات الحاضر وبطريقة تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من اجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، كما أصبح مفهوم التنمية يرتكز على الأبعاد الاجتماعية لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية في اعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعاتها.

يشهد العالم اهتماماً متزايداً بتقارير التنمية المستدامة أملاً في تحسين أبعادها المتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، حيث تعتبر تلك الأبعاد جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة وعليه يجب وضع آليات لدراسة البرامج وتخطيطها ومراجعتها من قبل القائمين عليها ومحاولة معرفة أسباب التعثر في إكمالها، حيث أصبح الأمر واضحاً من أنه لابد من الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة والتركيز الشديد على حمايتها من خلال تناسق عناصرها بما يضمن استمرار التنمية على المدى البعيد.

وتعرف العناصر الأساسية للاستدامة بأنها تشمل ثلاثة أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال.

- **البعد الاجتماعي: البطالة، التنمية الشاملة، الرعاية الصحية، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات...الخ.**
- **البعد الاقتصادي: التنمية الاقتصادية، التنافس، النمو الاقتصادي، الإبداع والتنمية الصناعية...الخ.**

- **البعد البيئي: الثروات الطبيعية، نوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ، التنوع البيولوجي...الخ.**

وتلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورا مهما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لذا فقد أطلقت الإنتوساي العديد من المبادرات بهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقديم مساهماتها من أجل إنجاز خطة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أكد على ذلك مؤتمر الأنكوساي الثاني والعشرين الذي انعقد في عام 2016 بمدينة أبو ظبي، من خلال تحديد المناهج التالية:

- **رصد مدى استعداد وجهوزية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،**
- **القيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.**
- **إمكانيات اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.**

تقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من خلال تقييم السياسات المحققة لتلك الأهداف كما يلي:

- **مراجعة الأهداف من أجل التأكد من ما إذا كانت الأهداف قابلة للتنفيذ وقائمة على فهم جيد للموضوعات محل الفحص وعلى البيانات والمعلومات الصحيحة.**
- **مراجعة مدى تحقيق الأهداف وذلك من خلال المقارنة بين المؤشرات والأهداف المرتبطة بها.**
- **التحقق إذا ما كانت هذه أهداف التنمية المستدامة تعكس الالتزامات الدولية المطلوبة، وترتبط مباشرة بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة للحكومة، ومبنية على أسس واضحة وكافية.**

<u>أولاً:</u> المراجعة البيئية ودورها في دعم تقارير التنمية المستدامة:

- **تعتبر أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة البيئية نشاطاً رئيساً في العديد من الأجهزة العليا للرقابة، وكان لهذه الرقابة تأثيراً جوهرياً على إدارة قضايا البيئة المرتبطة بالتنمية المستدامة بالدول المختلفة ويمكن ربطها ارتباطاً مباشراً بنتائج بيئية إيجابية.**
- **ويتأثر تحقيق الهدف الرئيسي لعملية المراجعة والمتمثل في إبداء الرأى الفني المحايد بعدد من العوامل منها طبيعة النشاط، ونطاق عملية التدقيق، وهو ما يكون واضحاً في حالة مراجعة**

الجهات التي تزاول نشاطاً يؤثر سلباً على البيئة، وقد تم وضع قضايا البيئة والتنمية تحت مصطلح واحد "التنمية المستدامة"، حيث أن التنمية لها نتائج على الأجيال المستقبلية، والبيئة، والاقتصاد.

- وقد أصبحت مهام المدقق ليس فقط الوصول إلى تأكيد واضفاء الثقة للتقارير المالية بل تعدت إلى لتقييم إسهامات منشآت الاعمال في مجال التنمية المستدامة ومعرفة دور مهنة المراجعة في تدقيق المعلومات الخاصة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتلك المنشآت لتحديد المخالفات المؤثرة عن البعد البيئي للتنمية المستدامة بغرض تضمين هذه المعلومات في التقارير المالية وتقديمها للجهات ذات العلاقة بصورة صحيحة.
- وتتميز عمليات التدقيق لدعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة – وخاصة في البعد الاجتماعي لهذه الأهداف – بأنها تشمل أنواعاً متعددة منها التدقيق على أوجه القصور بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة منها:
  - عدم الاهتمام الكافي والمتساوي من الدولة بجميع محافظاتها.
  - وارتفاع نسبة الفقر والأمية في بعض المحافظات دون الاخرى،
  - وتدني مستوي المعيشة والدخل في بعض المناطق الريفية مقارنة بالحضر.
  - والأسباب المؤدية الى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات.
  - والوقوف على مدى كفاءة وفاعلية تنفيذ برامج تنظيم الأسرة.
  - برامج الحد من البطالة وتفير فرص العمل المتاحة وخاصة بالمناطق التي ترتفع فيها نسبة العاطلين عن العمل.
  - ومدى كفاءة وفاعلية الجهات ذات العلاقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة للشباب حديثى التخرج.
- الالتزام بالاشتراطات البيئية لمواجهة المخاطر المستقبلية على المجتمع، ومنها التدقيق على أساليب التخلص من النفايات السائلة والصلبة أو تخزينها أو معالجتها، وذلك لمراجعة نظم الإدارة البيئية وتحديد المسئولية فى المخالفات التي يمكن أن تتسبب في أضرار على المجتمع أو صحة الإنسان، مما يؤدي إلى زيادة التكلفة إلى مستويات عالية تؤثر سلبياً على تنفيذ البرامج المستهدفة بالخطط الإنمائية.

- ومن أمثلة التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ برامج التنمية المستدامة المجتمعية هي استنزاف الموارد الطبيعية وبالتالي زيادة فرص المؤدية للفقر وعدم حصول الأجيال المستقبلة على نصيبها من هذه الموارد، زيادة معدلات التصحر وبالتالي زيادة فرص عدم توافر الأمن الغذائي، والتلوث الناتج عن الصرف الصحي والصناعي غير المعالجين، وهدر مساحات كبيرة من الأراضي لاستخدامها كمرادم للنفايات الصلبة وبالتالي زيادة فرص انتشار الأمراض المختلفة، مما يستوجب استمرارية الرقابة على تنفيذ تلك البرامج.
- يعتبر الاهتمام بالبيئة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أهم الأولويات المستحدثة طبقاً لخطة الدولة، مع أهمية وضع الاستعدادات اللازمة لمواجهة الكوارث البيئية التي تتطلب تدخلا عاجلاً (مثل كوارث انفجار انابيب النفط، غرق ناقلات النفط وتسربه فى المياه الاقليمية للدولة، أخطار الحريق.... الخ).
- إن هدف مراجعة مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالبيئة هو التحقق من تنفيذ السياسات والخطط وبرامج حماية وتحسين البيئة بكافة مكوناتها، والكشف عن أوجه الكفاية والقصور بها، وقياس أثر الأنشطة التشغيلية للجهات على أهداف التنمية المستدامة ذات البعد البيئي والاجتماعى مقارنة بالمعايير المعتمدة من الجهات المختصة.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية والسياسات المرتبطة بها في مجال التنمية المستدامة:

1/2- مؤشرات الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

عندما صدرت الأهداف الـ 17 «أهداف التنمية المستدامة 2030» وجد أنها شملت مجموعة واسعة من القضايا والبُعد الاجتماعي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز التعاونيات والأسرة ودور المجتمع المدني والمسنين والشيخوخة والشباب والإعاقة، والمساعدة في حل المشكلات المرتبطة بالوضع الاجتماعي للأفراد وتحسين قطاع التعليم، والتعريف بمكانة الأسرة وأهميتها باعتبارها أساس نشوء وتكوّن المجتمع، ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والعمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وما إلى ذلك، ونستعرض فيما يلي المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة ومن أهمها ما يلي:

1- مكافحة الفقر (معدل البطالة – عدد السكان تحت خط الفقر)

2- معدل نمو السكان.

3- تعزيز التعليم والتوعية البيئية والتدريب (معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين – نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية – نسبة المتسربين من التعليم).

4- حماية صحة الانسان وتعزيزها (متوسط العمر المتوقع عند الولادة – عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة – عدد السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية – عدد السكان بلا مرافق صحية).

5- نسبة السكان في المناطق الحضرية.

2/2 - السياسات المرتبطة بمؤشرات الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

عقدت الأمم المتحدة في عام 1995 مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، الدنمارك، الذي قام بتنبيه المؤسسات المالية الرئيسية في العالم إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية، كما تضمّن التزامات بالعمل من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، من خلال برنامج عمل يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة والتركيز على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي، ومن ثم

عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين الابعاد الاجتماعية المستهدفة، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية، ولكي يكون هناك استدامة اجتماعية فلابد من وجود نوع من المحاسبة على السياسات الموضوعة، ونستعرض فيما يلي أهم السياسات في هذا المجال والتي يتطلب الأمر التدقيق على تنفيذها حسب الخطط التنفيذية لها:

1- السياسات الاجتماعية للحد من الفقر.

2- السياسات التعليمية لنظم التعليم بهدف الارتقاء بجودة مستويات التعليم.

3- السياسات الصحية وتوجيه الاستثمارات نحو انشاء مراكز رعاية الامومة والطفولة وزيادة الوعي الصحي.

4- السياسات السكانية وتوفير المساكن الصحية، والمرافق المصاحبة لها ومشروعات الخدمة العامة.

5- السياسات الداعمة للشراكة في التنمية الاجتماعية بين الحكومة، والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة في المشاركة والاعداد والتخطيط والتنفيذ والدعم لعملية التنمية.

ثالثاً: أهمية إجراءات أعمال المراجعة على أهداف التنمية المستدامة ذات البعد الاجتماعي:

ترتبط اهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاُ بالتبعات الاجتماعية لها، حيث أن العديد من القضايا البيئية لها ارتباط قوى بالصحة العامة، وبيان هذه الارتباطات بوضوح في عملية التدقيق يمكن ان يزيد من التأثير، فإذا كان هناك مخاطر صحية على السكان من خلال تدقيق قضايا بيئية منها مثلا (نوعية وجودة الهواء، وجودة المياه) وارتباطهما بانتشار العديد من الأمراض ذات العلاقة وبالتالي زيادة الانفاق على القطاع الصحي، فان هذه القضايا في حاجة لإثارتها بطريقة واضحة وهادفة، لذلك أصبح من الضروري شمول التقارير المحاسبية على معلومات حماية البيئة ذات العلاقة بالبعد الاجتماعى تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة للأسباب الآتية:

- **استخدام بيانات موثوقة عن برامج التنمية الاجتماعية بغرض تحقيق اهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة يؤدى إلى إتمام عملية المراجعة وبالتالي مساعدة الحكومة فى أداء مهامها من خلال النتائج المستخلصة من مؤشرات هذه البيانات.**
- **خدمة أغراض المقارنات، فالإفصاح عن التكاليف أو معلومات حماية البيئة ذات البعد الاجتماعي يمكننا من إجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة غير الملتزمة بالمعايير والاشتراطات الموضوعة، ومنها على سبيل المثال اشتراطات الصرف الصحي والصناعى، ووضع فلاتر لمداخن محطات الطاقة التي تؤثر على صحة الانسان.**

- **الإفصاح عن نفقات حماية البيئة من التلوث في جميع المجالات يكون عاملاً مهماً في تحديد الجزء الذي تتحمله الدولة، وتحديد الجزء الذي تتحمله المنشآت وذلك للوصول إلى معدلات التلوث المقبولة.**

- **تلبية حاجات الأطراف المختلفة فالمعلومات الاجتماعية عن المشروعات الخطرة على سبيل المثال ومنها مشروعات التخلص من النفايات الصلبة والسائلة، الوقاية من الاشعاع اصبحت مطلباً مهماً مثل المعلومات الاقتصادية، حتى يمكن الاطمئنان للآثار البيئية الناتجة عنها، وتستخدمها أطراف أخرى من داخل وخارج المنشأة فى عملية اتخاذ القرارات.**

وفى الختام يتضح أن المراجعة البيئية لها دور هام في دعم وتحقيق اهداف التنمية المستدامة (البعد الاجتماعي) من خلال عدة محاور منها الجهود الحكومية المبذولة في توفير الحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع، كما يتضمن العديد من المؤشرات الهامة منها نسب الفقر، أوجه عدم المساواة، وفاعلية توليد فرص العمل، وحل المشكلات المرتبطة لفئات المسنين والشباب والإعاقة، وتحسين جودة قطاعى التعليم والصحة، كما تشكل السياسة الاجتماعية جوهر أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاه الاجيال في الحاضر والمستقبل، وتتطلب التنمية المستدامة إدماج جميع الفئات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع، والتوزيع العادل للدخل والفرص، والاستثمار في التعليم والصحة والسكن، فضلا عن المساءلة الاجتماعية، ويتطلب الأمر متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة لتوفير الخدمات التعليمية على الوجه الأمثل، وتحقيق المساواة في جودة الخدمات الصحية المقدمة، والاهتمام بمتابعة برامج التأهيل المهنى والحرفى، ومدى التزام الجهات المعنية في المساعدة في انشاء المشاريع الصغيرة للحد من البطالة، وتزايد نسبة الفقر، وكذا متابعة المشروعات المخصصة لزيادة نصيب المواطن من المسطحات الخضراء وتوجيه الاهتمام بالوعي الاجتماعي في معالجة المناخ، ودمج البعد الاجتماعي في خطط التنمية ووضع استراتيجيات عملية للتنمية تخص التعليم والصحة والتشغيل والقضاء على الفقر وتنمية القيم الاجتماعية الإيجابية، وزيادة الاهتمام الحكومي بالجوانب البيئية المرتبطة بصحة الانسان والمجتمع.

المصادر/

1- **د. منى الشعباني 2018 / دراسة استكشافية فى منشآت الاعمال المصرية عن "دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة.**

2- **د. عبد الصاحب ناجي 2019/ دراسة تحليلية البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسه.**

3- **البيئة والتنمية المستدامة، المؤتمر العشرون للأنكوساي، جنوب افريقيا، 2010.**

4- **التنمية المستدامة: دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للأنتوساى، 2004.**

5- **المصدر/ الموقع الالكتروني للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الأنتوساى)**
http://www.intosai.org/ar/about-us/sdgs-sais-and-regions.html

6- **المعيار الدولي (ISSAI 5220) الصادر عن الأنتوساي بشأن اصدار مكمل للمساعدات المرتبطة بالكوارث.**

اعداد
عضو أول المكتب الفني/ محسن محمد الجاويش